مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (23) – العدد الأول – يناير 2022

# نحو تصميم جيد لبرنامج اصلاح دعم الطاقة مع الإشارة للتجارب الدولية

# Towards A Good Design Of Energy Subsidies Reform Program With Reference To International Experiments

الباحث/ حسن حسن علي عزام

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة– جامعة بورسعيد– قسم الاقتصاد

إشـــراف

**أ.د/ صلاح الدين فهمي محمود**

**أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الازهر**

**أ.د / ايمان محمد السيد**

**أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة جامعة – بورسعيد**

**أ.د / هند عبد الغفار عودة**

**أستاذ الاحصاء – كلية التجارة وإدارة الاعمال – جامعة حلوان**

**رابط المجلة:** https://jsst.journals.ekb.eg/

## مستخلص

شهدت السنوات الاخيرة العديد من التجارب الدولية لإصلاح نظام دعم الطاقة عبر زيادات سعرية لبنود الطاقة المدعومة يصاحبها برامج تحويلية تتنوع من دولة لأخري ، ولا تزال المؤسسات الدولية تحث الدول التي لم تقدم علي اصلاح الدعم للمبادرة بإصلاحه بدعوي تحسين الكفاءة الاقتصادية والحفاظ علي البيئة وخفض استهلاك الموارد الطبيعية المحدودة.

ولضمان نجاح اصلاح الدعم الموجه للطاقة فان الامر يتطلب اعداد وتصميم برنامج للإصلاح يراعي اثر الزيادات السعرية ومدي قبول المواطنين له واختيار التوقيت والفترة الزمنية اللازمة للإصلاح وبما يضمن نجاح الاصلاح في النهاية.

وتتمثل مشكلة البحث في الاثار السلبية للتصميم غير الجيد لبرنامج اصلاح الدعم والتي قد تقود الي فشل الإصلاح في تحقيق أهدافه، في حين ان التصميم الجيد لبرنامج الاصلاح يمكن ان يقلل مشاكل تتعلق بالتجاوب مع الاصلاح والاثار الاجتماعية الضارة له

ويهدف البحث الي وضع رؤية لما يمكن أن يتضمنه تصميم برنامج اصلاح دعم الطاقة من واقع الخبرات والتجارب الدولية، وللوصول لهذا الهدف يستخدم البحث المنهج الاستقرائي.


كلمات افتتاحية : اصلاح الدعم ، دعم الطاقة ، تصميم برنامج الإصلاح

## *Abstract*

*Recent years have witnessed many international experiences in reforming energy subsidy through price increases for subsidized energy items accompanied by transfer programs that vary from one country to another. International institutions are still urging countries that have not provided energy reform to initiate reform under the pretext of improving economic efficiency, preserving the environment and reducing consumption of limited natural resources..*

*In order to ensure the success of energy subsidies reform, It is required to prepare and design a reform program that takes into account the impact of price increases and the extent of citizens' acceptance of it and the selection of the time and period of time required for reform in a manner that ensures reform success in the end.*

*The research problem is represented in the negative effects of the bad design of the subsidy reform program, which may lead to the failure of the reform to achieve its objectives, while the good design of the reform program can reduce problems related to responding to the reform and its harmful social effects.*

*The research aims to develop a vision of what can be included in the design of the energy subsidy reform program from the reality of international experiences and expertise, to reach this goal, the research uses the inductive method.*


*Keywords: subsidy reform, energy subsidy, reform program design*

**مقدمة:**

شهد العقدين الأخيرين محاولة العديد من الدول اصلاح دعم الطاقة ، وقد تباينت الدول في نجاحها في عملية الإصلاح بحسب الاعداد والتخطيط الجيد له ، فاذا لم يتم التخطيط جيداً للإصلاح فان ازالة الدعم ستكون له العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية كنتيجة لارتفاع أسعار الطاقة ، فعند الاقدام علي اصلاح الدعم تخطط الحكومات لهذا الإصلاح عبر التعرف علي الوضع الحالي وما يلزم عمله للوصول للوضع المستهدف وأثر ذلك علي القطاعات الاقتصادية ومختلف شرائح المجتمع، وقد تلجأ في ذلك للاستعانة بخبرة المؤسسات الدولية.

وتتمثل مشكلة البحث في الاثار السلبية للتصميم غير الجيد لبرنامج اصلاح الدعم والتي قد تقود الي فشل الإصلاح في تحقيق أهدافه، في حين ان التصميم الجيد لبرنامج الاصلاح يمكن ان يقلل مشاكل تتعلق بالتجاوب مع الاصلاح والاثار الاجتماعية الضارة له (Brink, P. T, 2011, p 28).

ويهدف البحث الي وضع رؤية لما يمكن أن يتضمنه تصميم برنامج اصلاح دعم الطاقة من واقع الخبرات والتجارب الدولية، وللوصول لهذا الهدف يستخدم البحث المنهج الاستقرائي.

وقبل الاقدام على عملية اصلاح دعم الطاقة يكون على صانع القرار الاجابة عن بعض التساؤلات حول اهداف الدعم والانشطة التي ينبغي ان تدعم (World Bank, 2010, p 63) ، والافراد الذين ينبغي تقديم الدعم لهم ، والالية التي ينبغي استخدامها للدعم ، فعندما يقرر صانعي السياسة اتخاذ قرار بشأن دعم الطاقة سواء تقديمه أو الابقاء عليه أو ازالته أو اعادة تصميمه فان هناك خطوات تتبع الاسلوب العلمي لذلك (World Bank, 2010, pp 79-82) ، و نقطة البداية هي تحليل ما اذا كانت السياسة تحقق اهدافها أم لا فيما يعرف بتحليل الاثر Impact Test ، تأتى بعد ذلك الخطوة التالية وهى تقييم مزايا وتكاليف سياسة الدعم وبدائلها والتعرف على ما اذا كانت السياسة الموجودة هي افضل الادوات لتحقيق الهدف منها ، الخطوة التالية هي اختبار الخارجياتExternalities Test ومدى تجنب السياسة للأثار السلبية الخارجية ومدى تمشى هذه السياسة مع استراتيجية الدولة في مجال الانبعاثات ، الخطوة التالية هي تحليل أولويات الهدف Priority Of Objective Test وهل هناك أولوية لاستخدام هذه الاموال كأولوية في الدعم أم لا.

ويشتمل هذا البحث علي العناصر التالية: –

1- مراحل اصلاح دعم الطاقة.
2- تصميم الإجراءات التعويضية.
3- تصميم آلية التسعير.
4- تصميم الحملات الإعلامية.

5- تصميم زمن الاصلاح.

6- الاثار المترتبة على عدم التصميم الجيد لبرنامج الإصلاح.

## 1. مراحل اصلاح دعم الطاقة:

### 1.1. البحث Research:

يتطلب الامر قبل الاقدام علي اصلاح الدعم اجراء أبحاث كافية لفهم الدعم ودوره في الاقتصاد ومدى تحقيقه للغرض الذي قدم من أجله (Laan, T., & Beaton, C. 2010, pp 26-31) ، وتنصح المؤسسات الدولية الحكومة متخذة قرار الاصلاح بالقيام بالبحوث والتحليل قبل واثناء وبعد تنفيذ عملية الاصلاح، ويشير (ونتلي وأخرون، 2015 ) الي انه يمكن التركيز في البحوث والتحليل على الجوانب التالية (Whitley, S., & Van Der Burg, L, 2015, p 34):-

1- معلومات عن طبيعة وحجم الدعم.

2- تحديد الهدف من سياسة الدعم الحالية ومدي فاعليتها في تحقيق الهدف.

3- معلومات محدثة عن تكاليف انتاج الطاقة من مختلف المصادر.

4- بحث القدرات المؤسسية وتحديد المؤسسات التي تتطلب زيادة قدرتها، ومدي الحاجة لمؤسسات جديدة لتنفيذ البرامج المتعلقة بالإصلاح.

5- تحديد الاثار المحتملة لإزالة دعم استهلاك الطاقة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

6- تحديد المجموعات المضارة والمستفيدة من عملية الإصلاح.

### 1.2. تحديد الهدف من الاصلاح:

وتحديد الاولويات والتي قد تكون اعتبارات محلية مثل خفض الانفاق المالي أو تكون للوفاء بالالتزامات الدولية مثل اتفاق WTO، وقد يكون الهدف طويل الاجل مثل زيادة كفاءة الطاقة، أو قصير الاجل مثل خفض الانفاق المالي.

### 1.3. بناء استراتيجية محكمة للإصلاح Building a coherent reform strategy:

تتضمن هذه الاستراتيجية تحديد الإطار الزمنى Time Frame لتنفيذ الاصلاح والسياسات التي تحد من الاثار السلبية للإصلاح، وتشجيع التنوع في استخدام الطاقة، بناء الاستراتيجية باستخدام تحليل SWOT (القوة – الضعف، الفرص – التحديات) لتحليل المواقف والتحديات التي تواجه الحكومة عند اتخاذ القرارات.

### 1.4. التنفيذ Implementation:

وربما يأخذ التنفيذ محاولات عديدة ويعتمد ذلك على الاعتراض على الاصلاح والظروف الدولية ، وربما يتم التأجيل مع ارتفاع الاسعار الدولية مثل حالة غانا عندما ارتفعت أسعار البترول فى 2008/2007 ، وربما تلجأ الدولة الى زيادة فترة برنامج الاصلاح بتغير الظروف الدولية أو نتيجة الاحتجاجات الشعبية الرافضة للإصلاح .

### 1.5. المراقبة والتعديل monitoring and adjustment :

فافضل السياسات هي تلك التي يمكن تعديلها على ضوء المعلومات الجديدة ، فملاحظة ان الفقراء في السنغال يفضلون الكيروسين عن اسطوانات الغاز المسال من قبل صندوق النقد الدولي يمكن ان تقدم مساعدة لتعديل برنامج الاصلاح لدعم الكيروسين بدرجة اكبر لمساعدة الفقراء ، وفى مرحلة تقييم اصلاح الدعم هناك عدة تساؤلات يمكن عبثها مثل هل ادى الاصلاح الى تخفيف العبء المالي للموازنة ، وهل ادى الى الحد من استهلاك المنتجات البترولية والكهرباء ، وما هي الاثار الاجتماعية السلبية للإصلاح وهل تم تجنبها قدر الامكان بالبرامج التعويضية (Vagliasindi, M. 2012 , p 4)

### 1.6. التقدم ومنع التراجع Going forward: preventing back sliding :

فالمواطنين دائما ما يطالبون الحكومة بالتدخل لخفض أسعار الطاقة بما قد يشكل مشكلة فى المستقبل، ولذا فان التقدم فى الاصلاح يمنع المشاكل المستقبلية للدعم وبخاصة العبء المالي للموازنة. (Laan, T., & Beaton, C. 2010, p 32)

## 2. تصميم الاجراءات التعويضية:

من العوامل الهامة لنجاح عملية اصلاح الدعم اعادة تخصيص الموارد بكفاءة وبخاصة للمجموعات المضارة من الاصلاح من خلال البرامج التعويضية المناسبة. (Whitley, S., & Van Der Burg, L, 2015, p 32)

وتشير دراسة (فنين كاسيتل، 2012) الي ضرورة مصاحبة برنامج اصلاح الدعم للإجراءات التعويضية للفئات الدنيا والمتوسطة من الدخل، حيث تري الدراسة ضرورة تخصيص نسبة من 30% الي 40% من الوفر الناتج من اصلاح الدعم لتعويض هذه الفئات مع التركيز على الشريحتين الافقر من الدخل. (Al-Ayouty, I., & Abd El-Raouf, N,2015,p15)

وتتنوع الاجراءات التعويضية من التحويلات النقدية المباشرة إلي التحويلات باستخدام الكروت الذكية أو الإجراءات التعويضية قصيرة الأجل، وعلي سبيل المثال فقد استخدمت "بولوفيا" توزيع أسطوانات البوتاجاز عبر المنظمات المجتمعية، واستخدمت الصين مساعدة قطاعات محدودة مع دعم التعليم والصحة والنقل والكهرباء في الريف واستخدمت ماليزيا أسعار نقل أقل ، وفي الأردن تم استخدام

زيادة الرواتب ، وفي سيرلانكا تم استخدام المنح وكوبونات الطعام وفي فيتنام تم استخدام المساعدة للمجموعات المستهدفة (Mulas-Granados et al ,2008, p 6) .

وعند القيام بتصميم وتنفيذ الاجراءات التعويضية ينبغي مراعاة عدد من المبادئ (Whitley, S., & Van Der Burg, L, 2015, p 37) من اهمها:-

1- الشفافية Transparency: فالحكومة ينبغي ان تكون صريحة بشأن تكاليف الاصلاح وعليها ان تقدم المعلومات لكافة الاطراف .

2- المسئولية العامة Public Accountability : بمعني عموم الاجراءات التعويضية للمضاربين كافة من الاصلاح.

3- إجراءات مستقلة Independent Measures : وذلك بهدف تقليل التداخل في السياسات.

4- اللامركزية Decentralization : فاستخدام المعلومات المحلية يمكن من الاستهداف بطريقة افضل .

5- المرونة Flexibility : بحيث يمكن تعديل الاجراءات عند الرغبة في ذلك .

6- تجميع الاجراءات Grouping Measures : وتقديمها كسلة واحدة بما يقلل الاعتراض الجماهيري .

7- استراتيجية الخروج Exit Strategy : بمعني تحديد الاطار الزمني الذي يبدأ وينتهي خلاله الاجراء .

وتعمل الاجراءات التعويضية علي نجاح اصلاح الدعم عبر الحد من الاحتجاجات الشعبية، وعلي سبيل المثال يؤكد (Beatan and Iontoh، 2010) أن حدة الاحتجاجات خلال اصلاح الدعم فى إندونيسيا قد انخفضت مع تقديم برامج رفاهية للفقراء، وفى غانا فقد تم تقديم استراتيجية للتواصل وتوضيح طبيعة الدعم، مع تقديم سياسات لتقليل الاثر على الفقراء لبرنامج اصلاح الدعم عام 2005، وقد قدمت موزمبيق عام 2008 مع اصلاحها لدعم الطاقة افادة اكبر لمستفيدي دعم الغذاء، وقدم الاردن رفع للحد الادنى للأجور ومدفوعات نقدية للفقراء. (Holton, C. J. ,2012 ,p 17) .

ويتطلب تصميم الاجراءات التعويضية تحديد من يتم تعويضه، وفي هذا الإطار يشير تقرير البنك الدولي (2009) الى ان الشريحتين الادنى من الدخل ينبغي تقديم المساعدة لهما عقب ازالة دعم الطاقة والافضل ان تمتد المساعدة للجزء الادنى من الشريحة الثالثة فالشريحة الاولى تحت خط الفقر بينما الشريحة الثانية وأدنى الشريحة الثالثة على مقربة من خط الفقر.

كما تتطلب عملية تصميم الاجراءات التعويضية تحديد نوع التعويض ، ويوصى البنك الدولي (2009) بالتحويلات النقدية المشروطة CCTS كأداة قوية وفعالة ضمن استراتيجية الحد من الفقر

، وفى حالة ازالة الدعم الكبير للطاقة قد لا تصلح هذه الاداة لتعويض الخسارة الكبيرة فى الدخول الحقيقية وهو ما يتطلب مساعدة فورية للفئات المضارة *(Kantor Management Consultants And EQI,2009, p23)* ، وهناك مدى واسع من السياسات التي يمكن استخدامها على المستوى الكلى ، فالحكومة لديها مجموعة من الخيارات لإعادة توزيع الايرادات الناتجة من زيادة أسعار الطاقة ، والامر يتوقف علي حجم الزيادات وعجز الموازنة العامة ومدي فاعلية شبكات الامان الاجتماعي ومستويات الفقر وتوزيع الدخل في الدولة (Fattouh, B., & El-Katiri, L , 2012 ,p 45) .

كذلك تتطلب عملية تصميم الاجراءات التعويضية تحديد حجم المساعدة، فيتم تحديد حجم المساعدة بما لا يجعل الاسر أسوأ من الوضع قبل ازالة دعم الطاقة، وهنا يتم التعرف على الخسارة فى الدخل الحقيقي للشرائح الثلاث الدنيا من الدخل، مع اضافة التكاليف الادارية اللازمة لتقديم المساعدة والتي تقدر بنحو 5% من المساعدة، وعادة يكون أمام الدولة ثلاث خيارات:-

1- مدفوعات ثابتة لكل فرد من افراد الاسرة فى الشرائح الثلاث الدنيا، وبغض النظر عن مستوى فقرها أو عدد افرادها.

2- مدفوعات ثابتة لكل فرد من افراد الاسرة فى الشرائح الثلاث الدنيا.

3- مدفوعات تصاعدية من خلال تقسيم الشرائح الثلاث الدنيا من الدخل الى اربعة مجموعات وتقديم التحويلات لهذه المجموعات بنسبة 1: 2: 3: 4 من الاغنى الى الافقر، وعلى سبيل المثال، اذا كان مبلغ التعويض الإجمالي 100 جنيه فانه يتم تقسيم الشرائح الثلاث الدنيا من الدخل (60% من السكان) الى 15% الافقر تعطى 40 جنيه و 15% التي تليها تعطى 30 جنيهاً والتي تليها تعطى 20 جنيهاً والتي تليها تعطى 10 جنيهات.

وقد تحتاج الحكومات الي اظهار المزيد من المصداقية فتقوم بتقديم الاجراءات التعويضية قبل القيام بالإصلاح من خلال تحريك بعض الموارد للإنفاق على البحوث والتحليل والتواصل المجتمعي والاستشارات والاجراءات التعويضية، ومن امثلة الدول التي لجأت لذلك إندونيسيا (Whitley, S., Van Der Burg, L, 2015, p 36)

ويشير تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة ( 2008 ) الي ان العامل الاكثر اهمية الذي ينبغي اخذه في الاعتبار عند اصلاح برنامج الدعم هو توجيه الدعم علي نحو فعال بحيث تقتصر فوائده علي مجموعات مستهدفة محددة بوضوح (Division of Technology, & Economics ,2002 ,p22) ، حيث تقوم الحكومات بدعم موجه فئوياً مثل دعم الكيروسين في العديد من الدول الافريقية أو دعم اسطوانات البوتاجاز للأسر الفقيرة في المغرب والاردن واليمن ، ويتطلب هذا الخيار تكاليف

ادارية مثل الحصول علي معلومات عن المجموعات المستهدفة ، وتكاليف خاصة مثل مطالبة المستفيدين بتقديم اوراق رسمية أو بحوث اجتماعية .

هناك خيار اخر امام الحكومات هو الغاء الدعم واستبداله بالتحويلات النقدية الموجهة للفقراء، وقد يكون التوجيه اداري تحدد فيه الحكومة المستفيدين علي اساس معايير محددة مثل الدخل أو البطالة، أو قد يكون التوجيه ذاتياً بأن يتم تقديم التحويلات للجميع مع اعطاء حافز للفئات ذات الدخل المنخفض دون غيرها (Fattouh, B., & El-Katiri, L , 2012 ,p 46) ، ومن مزايا هذا الخيار عدم ارتباط التحويلات باستهلاك الوقود وبالتالي تجنب التشوهات السعرية والاسراف في الاستهلاك، وامكانية تعديل برامج التحويلات بسهولة بالمقارنة ببرامج دعم الطاقة، الا ان هذا الخيار يشترك مع خيار الدعم الموجه في اوجه القصور المتمثلة في التكاليف الادارية والخاصة والتي قد تؤثر على الدعم السياسي للإصلاح.

وقد تري الحكومة ان البديل الاكثر ملائمة هو اعادة ترتيب اولويات الانفاق العام تجاه زيادة الانفاق الاجتماعي الموجه للفقراء مثل التعليم والصحة ، ففي مصر عام 2008 كان الانفاق الحكومي علي دعم الطاقة اكثر من الانفاق علي التعليم والصحة معاً ، حيث تم انفاق 11.93 % ، 5.94 % من اجمالي الانفاق الحكومي علي التعليم والصحة علي التوالي ، بينما بلغ الانفاق علي دعم الطاقة 17.85% من اجمالي الانفاق (Fattouh, B., & El-Katiri, L , 2012 ,pp 50-51) ، وقد تختار الحكومة دعم التوصيلات بأن تخفض التكاليف الابتدائية للوصول للطاقة وبخاصة في مناطق التغطية المنخفضة ، حيث تتوقف فعالية دعم التوصيلات علي قدرة الاسر الفقيرة علي تحمل تكاليف التوصيل ،وعلي سبيل المثال دعم توصيل الغاز الطبيعي في مصر .

وقد يكون الخيار الافضل امام الحكومة هو استخدام شبكة الامان الاجتماعي القائمة عبر توسيع البرامج التي تقدمها مثل ما قامت به الاردن عقب رفع أسعار الوقود في عامي 2005 ، 2008 ، ويفترض هذا الخيار كفاءة شبكات الامان الاجتماعي القائمة في الوصول الي الفقراء ، وقد تلجأ الحكومات الي استبدال الدعم بنظام تحويلات عام وغير مشروط مبررة ذلك بتقليل اخطاء الاستبعاد ، وتقليل التكاليف الادارية والخاصة ، والاثار الضارة لاشتراط معايير معينة للاستفادة وما يمكن ان تؤدي اليه من عدم التقاعس عن العمل أو زيادة الدخل خشية فقدان التحويلات ، وقد اختارت ايران هذا البديل عند قيامها بالإصلاح حيث لم تشترط التحويلات سوي الجنسية و التسجيل .

وقد تضمنت الاجراءات التعويضية لإصلاح دعم الفحم في اوروبا دعم التنمية الاقليمية وتقديم المساعدات للمضارين من غلق المناجم كما في حالة المانيا، ومنح العمال المضارين تعويضات

سخية كما في حالة بولندا، وقد ادي الغاء دعم الفحم في بريطانيا الي مشكلات اجتماعية تتعلق بالبطالة والحالة الصحية مما ادي الي احتجاجات اضطرت الحكومة معها الي تقديم مساعدات مالية لصناعة الفحم للمساهمة في تشغيل العمالة وتقليل الاثار البيئية الضارة. (Whitley, S., & Van Der Burg, L, 2015, p 38)

وقد لوحظ في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ان استخدام المدفوعات التحويلية ادي الي نجاح الاصلاح بدرجة كبيرة، بينما كانت نسبة نجاح الاصلاح 17% فقط في غياب هذه المدفوعات، وفي إيران تم تقديم برنامج للمدفوعات النقدية بمعدل 45 دولار / فرد شهرياً، وفي غانا تم توسيع نظام الرعاية الصحية الاساسية، وتحسين النقل العام، وخفض مصاريف المدارس الحكومية الاساسية والثانوية، وتوزيع اللمبات الاكثر كفئة في استخدام الطاقة على نطاق واسع. وتشير التجارب الدولية لإصلاح الدعم الي ما قد تلجأ اليه بعض الدول من رفع أسعار المنتجات البترولية المستخدمة بدرجة اعلي من قبل الشرائح الأغنى من الدخل مثل البنزين، ثم رفع أسعار المنتجات التي يستخدمها الفقراء بدرجة اعلي نسبياً مثل الكيروسين والسولار، وهو الامر الذي قامت به دول البيرو والهند وانجولا.

وعندما قامت الجابون بزيادة أسعار البنزين بـ 26% فى مارس 2007 ، قدمت اجراءت تعويضية مصاحبة لذلك تمثلت في مدفوعات نقدية للفقراء (Mulas-Granados et al ,2008, p 15)، وزيادة مساعدات المرأة المنفردة المعيشة عبر برنامج لوزارة الاسرة وبخاصة فى المناطق الريفية، وتقديم المياه والكهرباء مجاناً حتى استهلاك معين للفئات التي تحصل على مساعدات اجتماعية ، والتنازل عن المصروفات ومقابل الكتب للتلاميذ فى المرحلة الابتدائية، واستثمارات فى قطاع الصحة والكهرباء ومياه الشرب فى الريف ، وتوسيع شبكة النقل العام عبر تقديم 27 اتوبيس ، ولما قامت موزمبيق بزيادة أسعار الوقود بـ 38% فى عام 2008، فقد صاحبت ذلك باجراءت تعويضية مثل زيادة مخصصات برامج الحماية الاجتماعية فى الموازنة ، وزيادة المزايا النقدية لمستفيدي دعم الغذاء ،وزيادة فروع المعهد القومي للحماية الاجتماعية من 19 الى 30 لزيادة امكانية الوصول الى البرنامج الذى يقدمه المعهد .

وفى عام 2005 قامت شيلي بتقديم مدفوعات نقدية لمرة واحدة بمبلغ 28 دولار للأسر محدودة الدخل للتعويض عن ارتفاع أسعار البترول، وقدمت مدفوعات نقدية اضافية لـ 1,4 مليون اسرة تستهلك اقل من 150 كيلووات/ساعة من الكهرباء شهرياً، وفى عام 2006 تم الاعلان عن جولة اخرى من المدفوعات النقدية بقيمة 35 دولار لعدد 1,25 مليون اسرة تعيش على اقل من 350 دولار/شهر. (Iwaro, J., & Mwasha, A , 2010, pp 705-714)

وفى الفلبين كانت أسعار الطاقة مسيسة حتى نهاية التسعينات حيث كان قطاع البترول الخاضع لسيطرة الدولة يقدم دعم كبير لأسعار الطاقة (Rohac, D. ,2013, p11) ، وفى عام 1997 بدأت الحكومة فى رفع أسعار الطاقة تدريجيا بالتزامن مع أنشائها لصندوق تثبيت أسعار البترول ( Oil price stabilization fund) والذى يقوم بتجميع أو دفع الفرق بين تكاليف الاستيراد الفعلية والاسعار المدعمة ، وفى عام 2011 تم اعادة هيكلة لقطاع الكهرباء بفصل توليد ونقل الكهرباء وخصخصة وتحرير أسعار الكهرباء ، وفى عام 2004 و 2005 حدثت زيادات فى الأسعار بحوالي 30% مع الابقاء على دعم الكهرباء للعائلات الفقيرة ، وقد قدمت الحكومة إجراءات تعويضية أخرى شملت بالإضافة إلى دعم الكهرباء للعائلات الفقيرة تقديم منح دراسية للجامعات ، توزيع الأرز المدعم ، برنامج مدفوعات تحويلية مشروطة Conditional Cash transfer program .

وفي "موزمبيق" قامت الحكومة بزيادة أسعار المنتجات البترولية عام 2008 بنسبة 38%، وزادت مخصصات برامج الحماية الاجتماعية بالموازنة بما فى ذلك الدعم الاجتماعي المباشر، والمزايا الاجتماعية من خلال العمل، وبرامج توليد الدخول وتنمية المجتمعات، كما تم زيادة المزايا النقدية لمتلقي دعم الغذاء وبحد ادنى بنسبة 30% من 70: 100 متكال MT ، وبحد اقصى من 140 الى 300 متكال MT ، وتم زيادة فروع المعهد القومي للحماية الاجتماعية من 19 الى 30 فرع لتسهيل التوسع فى البرامج .(Coady, D, et al , 2010, p 14)

## 3. تصميم آلية التسعير:

ان اصلاح دعم الطاقة يلزم ان يصاحبه اختيار الية تعديل الاسعار على المدي الطويل لعدم الرجوع لدعم الطاقة مرة اخري، وبما يفصل بين القرارات الخاصة بأسعار الطاقة والاغراض السياسية، ويفضل تقليل الفترة الزمنية بين التعديلات في الاسعار لعدم حدوث اكتناز في المنتجات البترولية تمهيداً لارتفاع الاسعار (Fattouh, B., & El-Katiri, L , 2012 ,p 52 ) .

وتمثل "تركيا" نموذجاً علي النجاح في التخلص من دعم الطاقة وربط الاسعار المحلية بالأسعار الدولية عبر آلية تلقائية لتعديل الاسعار ، ففي "تركيا" تم خصخصة شركات استخراج وتوزيع البترول عام 1990 ، وتم رفع الرقابة على الأسعار، وفى عام 1998 تم وضع آلية تلقائية للتسعير عبر وضع سقف سعرى مرتبط بالأسعار الدولية للبترول وسعر الصرف مع تفضيل الشركة العامة للتكرير TRURAS، وفى عام 2003 تم انشاء هيئة تنظيمية ورفعت الحكومة سيطرتها على سوق البترول ، وفى عام 2005 تم تحرير أسعار الوقود بالكامل ، ولم تستخدم الحكومة المدفوعات النقدية لتعويض السكان ، وبدلا عن ذلك تم تقديم اعفاء ضريبي لضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى على

الاستهلاك لشركات النقل العامة واسطوانات البوتاجاز للطهى ولاستخدام السولار فى الزراعة وبالمثل .. فان شركة الكهرباء المملوكة للدولة "TEK"والتي تسيطر على سوق الكهرباء (توليد – نقل – توزيع) تم تفكيكها بداية من عام 1993. وبدأ التخصيص لها اعتبارا من عام 1999، وفى عام 2008 قدمت للحكومة التركية سلسلة من ارتفاعات الاسعار وآلية التسعير على أساس التكلفة والتي مكنت من تعديلات اضافية للأسعار على أساس ربع سنوي.(Rohac, D. ,2013, p 11 )

وتعد "شيلي" نموذجاً آخر على النجاح في ربط الاسعار المحلية للطاقة بالأسعار الدولية، فقد تم تأسيس صندوق لتقليل أثر أسعار البترول على المستهلكين عام 1991، وفى بداية الالفية الجديدة توقف الصندوق عن العمل طالبا من الحكومة 62 مليون دولار، ومع الوقت اصبح عمل الصندوق أكثر شفافية عبر اعلانه صراحة عن معادلة التسعير المستخدمة وتم تقييد مجال عمله لمدى اقل من انواع الوقود.

وفى عام 2005 تم تقديم صندوق مؤقت للتثبيت لتقليل آثار تشوهات العرض عقب اعصار كاترينا وقد استمر فى العمل حتى عام 2010 ، وفى عام 2011 تم استبدال إجراءات التثبيت المعتمدة على الدعم بآلية ضريبية (نظام حماية المستهلك لضرائب الوقود غير المباشر SIPCO (Consumer's protection system for fuel excise taxes) ، ويقوم هذا النظام بخفض الضرائب غير المباشرة عند ارتفاع الاسعار الدولية عبر سعر مرجعي محدد مسبقاً ، وزيادتها عند انخفاض الاسعار الدولية عن هذا السعر المرجعي ، وبالرغم من فاعلية هذا النظام الا انه يمثل تشوه غير ضروري بالمقارنة بالوضع قبل عام 1991 حيث كانت الاسعار محررة (Rohac, D. ,2013, p 12)

وتشير بعض التجارب العربية الي استخدام اليات متنوعة لتعديل أسعار الطاقة ، ففي "الأردن" وبعد زيادة أسعار الوقود في عامي 2005 ، 2008 لتعكس الاسعار العالمية ، اصبح تعديل أسعار المنتجات البترولية شهرياً بمعرفة لجنة مشتركة من ممثلين لوزارت المالية والتجارة والطاقة وشركة مصفاه البترول الاردنية ، وتستخدم اللجنة صيغة تتابع التغيرات في أسعار البترول الخام برنت خلال الشهر السابق ، وفي "لبنان" بعد الغاء دعم الوقود عام 2008 وفرض ضرائب غير مباشرة علي الوقود ، اصبحت أسعار الوقود النهائية تصدر اسبوعياً بقرار وزاري علي اساس سعر التكلفة شامل تكاليف التوزيع وهامش المحطة بالإضافة الي الضرائب غير المباشرة ، وفي "المغرب" بعد زيادة أسعار جميع المنتجات البترولية – باستثناء البوتاجاز– لتعكس أسعار الاستيراد ، ادخلت الحكومة الية لتعديل الاسعار مرتبطة بالأسعار العالمية التي تتجاوز 2% ، وفي "تونس" وبعد قرار الحكومة بخفض دعم البترول لما يتناسب مع سعر تكلفة البترول عند 52 دولار للبرميل، ويتم مراجعة هذا

السعر المرجعي كل ثلاثة اشهر لتزيد أسعار المنتجات البترولية بمبلغ يتناسب مع زيادة الاسعار الدولية خلال هذه الفترة (Fattouh, B., & El-Katiri, L , 2012 ,p 20) .

## 4. تصميم الحملات الإعلامية:

عند القيام بإصلاح الدعم قد تكون زيادة التكاليف المالية الصريحة للدعم من عوامل نجاح الاصلاح عندما يتم توظيفها سياسياً كمبررات لإزالة الدعم، وهنا يجب ان يتم الاعلان بشفافية عن بيانات دعم الطاقة لإثراء المناقشة المجمعية حول الموضوع، وان يتضمن الاصلاح المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة في المجتمع، مع وضع خطة واضحة للاستفادة من الاموال المتوفرة من الدعم ، وذلك كله في اطار حملة منظمة لإقناع الجماهير قبل القيام برفع أسعار الطاقة (World Bank, 2010, p12) .

وتقدم بعض الدول انظمة للإعلان عن الدعم للمساعدة فى التوعية العامة، ففي "المانيا" يتم نشر تقارير نصف سنوية، وفى "سويسرا" يتم الاعلان عبر الانترنت عن قاعدة بيانات مستفيدي الدعم ويتم فيها تسجيل الدعم لكل فرد .(Coady, D, et al , 2010, p 15) .

وتساعد الحملات العامة لتقديم المعلومات على الحد من الاحتجاجات على الاصلاح ، حيث يمكن من خلال هذه الحملات اعلام المستفيدين بمزايا الاصلاح ومساوئ الدعم الحالي مع القاء الضوء على ما يؤدى اليه الدعم من تهريب ونقص المعروض وانشطة السوق السوداء والفساد الإداري والمالي ، ففي "غانا" عام 2005 تم استخدام تحليل الفقر والاثر الاجتماعي PSIA وما انتهى اليه من ان الدعم يذهب للمجموعات ذات الدخول العليا لإنتاج العامة بزيادة أسعار المنتجات البترولية ، كما قامت غانا باستخدام المناقشات فى التلفزيون والراديو لتحضير العامة لزيادة الاسعار ، وقد قامت غانا بالربط بين اصلاح الدعم وزيادة الموارد للإنفاق الاجتماعي كأولوية ، وقد قامت حكومة "إندونيسيا" كذلك فى مارس عامي 2005، 2009 بحملات دعائية تم الربط خلالها بين الوفر الناتج من زيادة أسعار المنتجات البترولية وبرامج التعويض النقدي للفقراء .

وبرغم ان زيادة أسعار الطاقة تعد عملية حساسة للغاية من الناحية السياسية ، الا ان استخدام حملة دعائية فعالة قد يزيد المساندة العامة لزيادة الاسعار من خلال توضيح مزايا زيادة الاسعار الكامنة والتي قد تشمل على: (Mulas-Granados et al ,2008, p 14) تخفيف العبء المالي على الموازنة وتحسين الكفاءة الاقتصادية لاستهلاك الطاقة وتقليل اثار التذبذب فى الاسعار الدولية للطاقة، توضيح مدى استفادة الشرائح العليا من الدخل بدرجة اكبر من الشرائح الدنيا والمخصص لها الدعم بصفة اساسية ، توضيح ان دعم الطاقة سبب فى التهريب عبر الحدود للدول ذات أسعار الطاقة المرتفعة .

وقد يؤدي الفشل في التواصل المجتمعي أو القصور فيه الي احتجاجات واضطرابات تؤدي في النهاية الي فشل عملية الاصلاح مثلما حدث في "نيجيريا" و "بولوفيا" (Whitley, S., & Van Der Burg, L, 2015, p 36) ، ولذا تنصح المؤسسات الدولية بضرورة القيام بمشاورات واتصالات قبل وبعد واثناء تنفيذ الاصلاح ، نظراً لأهمية ذلك في خلق التأييد لعملية الاصلاح ، حيث تشير التجارب الدولية الي هذه الاهمية ودورها في انجاح اصلاح الدعم ، ففي غانا علي سبيل المثال تم القيام بتحليل الفقر والاثار الاجتماعية وتم اعلان نتائج هذا التحليل وجعلها متاحة للكافة ، مع القيام بحملة للتواصل مع الجماهير عبر الراديو لإظهار الاجراءات التعويضية في مجالات التعليم والصحة والوصول للطاقة ، وفي "ايران" تم القيام بحملة عامة تؤكد علي ان الهدف من الاصلاح ليس تقليل الدعم وانما تحويله من المنتجات الي العائلات لتحقيق زيادة في مستوي المعيشة ورفع الكفاءة الاقتصادية وتحقيق توزيع اكثر عدالة للدخل والثروة وتقليل الفاقد في الاستهلاك والحد من التهريب وزيادة قدرة الدولة علي تصدير البترول والغاز الطبيعي . وفي الاردن تم القيام بحملات عامة قبل تعديل الاسعار في عام 2012 تضمنت مشاورات بين الحكومة والبرلمان وبينها وبين مجتمع الاعمال وممثلين العمال.

وفى عام 2012 عندما قامت "اوغندا" بزيادة أسعار الكهرباء بنسبة 45% فى المتوسط حدثت بعض الاحتجاجات والخلافات داخل البرلمان الا أن الاصلاح استمر نتيجة الاتصال الفعال مع المواطنين، فطبقاً لصندوق النقد الدولي فان من اهم عوامل نجاح الاصلاح فى "اوغندا" هي استراتيجية الاتصال الفعالة والتي شرحت الدعم الذي يحصل عليه الاغنياء والصناعة وأن زيادة الاسعار ستسمح لقطاع الكهرباء بتحسين الوصول وانتظام المعروض وأنه سيتم حماية الفقراء من ارتفاع الاسعار (Rohac, D. ,2013, p 13) .

ويعد الاهتمام بنشر المعلومات والشفافية أداه حيوية لنجاح اصلاح الاسعار، ففهم ابعاد الاصلاح ومزاياه يزيد من القبول المجتمعي له ويحد من الاحتجاج عليه ومعارضته، كما ان الحديث اعلامياً عن البرامج التعويضية مثل التحويلات النقدية أو الدعم الموجه في الحوار المجتمعي حول الاصلاحات يساهم بفاعلية في نجاح برنامج الاصلاح، ويؤكد صندوق النقد الدولي في دراسة اجريت عن تجارب اربعين دولة لإصلاح الدعم ان وجود دعم سياسي قوي عبر نشر معلومات استباقية يضاعف احتمالات نجاح الاصلاح ثلاث مرات (Fattouh, B., El-Katiri, L, 2012 ,p 52) .

وربما يكون لدي الجمهور فهم خاطئ حول الدعم ، ففي مسح اجري في "المكسيك" وجد ان النسبة الاكبر من السكان تؤمن بمزايا الدعم واهمية ابقاء الحكومة عليه ، وفي "بولوفيا" لم يكن الجمهور علي علم بنظام المدفوعات التحويلية الجديد الذي قدمته الحكومة كبديل لدعم الوقود الحفري ، ولم

يكن الجمهور علي علم بمصدر تمويله ، ولذا من الافضل ان يصاحب الاصلاح معلومات تفصيلية حول الدعم واثاره والمزايا الكامنة للإصلاح ، وبالرغم من ان المواطنين علي علم بأسعار الوقود ، الا انهم نادراً ما يكون لديهم المعلومات الكاملة عما يحصلون عليه أو ما يحصل عليه الاخرون من دعم للطاقة ، ولذا فان هذا النقص في المعلومات قد يشكل عائقاً امام الاصلاح ، وعلي سبيل المثال فقد اظهر مسح اجري في "المغرب" عام 2010 ان عدد قليل من الاسر علي دراية بدعم غاز البوتان الذي يمتص 5.5% من الناتج المحلي الاجمالي أو ما يعادل 17% م الانفاق الحكومي. (Whitley, S., & Van Der Burg, L, 2015, pp 26-27)

وتشير قنديل (Kandil, M, 2010, p 6) الي ان الحملات الاعلانية المصاحبة للإصلاح يمكن ان تتضمن :-

1. برامج المساعدات الاجتماعية التي تحدد بدرجة أفضل احتياجات الفقراء.
2. أثر الاصلاح على معدل الفقر، الصحة، البيئة.
3. حجم المساعدات الذي تحتاجه كل فئة اجتماعية.
4. تصميم الاجراءات التعويضية غير المباشرة.
5. الإطار الزمنى لبرنامج الاصلاح.

## 5. تصميم زمن الاصلاح:

للحكومة الاختيار بين استخدام اسلوب الدفعة القوية بتحريك أسعار جميع انواع الوقود والكهرباء الي مستوي أسعار الظل أو التكلفة الحدية الخاصة بكل منتج مرة واحدة ، أو التدرج في زيادة الأسعار (Whitley, S., & Van Der Burg, L, 2015, p 44) ، وللخيار الاول مزاياه المتمثلة في تعظيم الوفورات المالية والتي يمكن استخدامها لأغراض التدابير التعويضية ، بالإضافة الي ما ينجم عن ارتفاع الاسعار من انخفاض كبير في الطلب علي الطاقة ، الا ان هذا الخيار قد يؤدي الي موجات تضخمية واحتجاجات سياسية تجبر الحكومة علي التراجع عن قرارها برفع الاسعار ، ولذا عادة ما يكون خيار الاصلاح التدريجي لأسعار الطاقة هو الانسب حيث يتم زيادة الاسعار علي خطوات متعددة لفترات قد تصل لعدة سنوات ، وان كان هذا الخيار لا يسلم من اثار تضخمية الا انها لا تتعدي في الغالب الاجل القصير .

وتشير بعض التجارب الدولية الي ان الازمات المالية الطاحنة تعد أحد اهم دوافع الاصلاح اذ قد لا تملك الحكومات في ظلها خياراً اخر، ففي "روسيا" حدثت أفضل الإصلاحات عقب الأزمة المالية في التسعينات عبر رفع أسعار الغاز كليا مرة واحدة، بينما نادراً ما تشكل الاغراض البيئية دافعاً للإصلاح كما في حالة "المانيا" (Whitley, S., & Van Der Burg, L, 2015, p 28) .

أما في "الصين" وبعد ان دعمت الطاقة لمدة عشرون عاما بغرض الحفاظ علي الأسعار وإتاحة الطاقة لسكان الريف ، فقد حررت الاقتصاد تدريجيا وأقامت إدارة دولة حديثة يمكنها الآن التحكم في معدل التضخم عبر النظام النقدي والتحكم في عوامل الإنتاج المختلفة مثل الطاقة (Victor, D. G. 2009, p 25) ، وقد قام بيرس وفينكينستين (1999, Pearce and Finckenstein) باختبار فكرة الازمات (مثل أزمات الاقتصاد الكلى وانهيار النظم ) وكونها تمثل فرصة للدول فى اصلاح الدعم مرة أخرى ، ولاحظ ان ذلك يعتمد على سياق الحالة حيث يمكن ان يكون هناك آثار ضارة ، ولذا فالتدرج كمدخل افضل واكثر نجاحاً. (Holton, C. J, 2012, p 17)

ان القيام بإلغاء دعم الطاقة دفعة واحدة يؤدى الى زيادات كبيرة جدا في الاسعار، ولهذا عادة ما يفضل القيام بالإصلاح على مراحل تعتمد على اعتبارات الاقتصاد السياسي للدولة، ولذا تشير الممارسة العلية الي ان الدول التي تقدم على اصلاح دعم الطاقة غالباً تقوم به على مراحل لاختبار حدوث اضطرابات من عدمه، ففي "إندونيسيا" و"بوليفيا" حدثت مثل هذه الاضطرابات مما ادى للتراجع عن قرارات الاصلاح في الحالتين، أما في "البرازيل" والتي تمثل قصة نجاح فقد تم اصلاح الدعم بالتزامن مع جنى ثمار النمو الاقتصادي.

ويحمل القيام بالإصلاح على فترة طويلة تزيد عن خمس سنوات مزايا انخفاض الاثار الاقتصادية والتوزيعية والقبول السياسي، الا انه يؤخر الحصول على مزايا الاصلاح ويجعل من الصعب صيانته والحفاظ عليه، ولهذا فان اختيار فترة خمس سنوات أو اقل للإصلاح ربما تكون الاكثر ملائمة حيث تتيح توليد مدخرات حكومية سريعة وتضمن تهيئة الظروف للنمو على المدى الطويل ،الا انه ينتج عنه اثار اجتماعية نتيجة الزيادة السنوية الكبيرة فى الاسعار ولهذا يحتاج الاصلاح الى ادارة حريصة ويستلزم الامر تحليل آثار زيادة الاسعار خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً وبخاصة على الفقراء، فالأسر الفقيرة لديها قدرة محدودة على الاحلال أو زيادة الدخول. ( *Kantor Management Consultants , EQI, 2009, p6)* .

ويعد تحديد الفترة الزمنية التي يتم خلالها ازالة الدعم بصورة كلية من أهم العوامل التي يتوقف عليها نجاح الاصلاح ، وقد اختلفت الفترة التي نجحت فيها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في التخلص من دعم الفحم ، فتم اغلاق مناجم الفحم بصورة سريعة في هولندا وبلجيكا وانجلترا ، بينما استغرق الامر سنوات في المانيا واسبانيا ، فوضعت "المانيا" خطة لإلغاء دعم الفحم خلال احد عشر سنة تنتهي في 2018 ، وفي الدول النامية تتباين هذه الفترة ، ففي "الأردن" تم التخطيط لإلغاء دعم الطاقة خلال اربعة سنوات بينما كانت الفترة المخطط لإلغاء الدعم خلالها في مصر خمس سنوات . (Whitley, S., & Van Der Burg, L, 2015,p 39 )

## 6. الاثار المترتبة على عدم التصميم الجيد لبرنامج الإصلاح:

قد يؤدي اصلاح دعم الطاقة الي حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية ، وهو ما حدث في مصر عام 1977 ، وفي المغرب عامي 1981 ، 1984 ، وفي تونس عام 1984 ، وفي الاردن عامي 1989، 1996 ، وفى العديد من الحالات مثل ( مصر 1977 – تونس 84- المغرب 1981) تم التراجع عن رفع أسعار الطاقة (Shalaby, E. Y. K , 2010, p 4) ، فقد شهدت الاردن علي سبيل المثال احتجاجات شعبية في ابريل 1989 عند محاولة رفع أسعار الوقود ، وفى عام 1996 عند محاولة مضاعفة أسعار الخبز والمصاحبة لارتفاع أسعار السلع الأخرى ، حدثت هذه الاحتجاجات فى ظل غياب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار (World Bank, 2010, p 85) .

وقد قوبل اصلاح الدعم باحتجاجات من المزارعين والطبقة المتوسطة في حضر "الهند"، ومن الصيادين وملاك السيارات في "الصين"، ومن الصناعات كثيفة الطاقة ومستهلكي الغاز المحليين في "روسيا"، الا ان طبيعة النظم الحاكمة تختلف في مدي استجابتها لهذه الاحتجاجات (Dansie, G., Lanteigne, M., & Overland, I, 2010 , p 486) .

وفى "إندونيسيا" نزل المحتجين للشوارع في مايو 1998 للاعتراض على نظام "سوهارتو" الذى قرر زيادة أسعار الطاقة، وفى مارس 2000 تكررت الموجة الاحتجاجية ضد رفع أسعار الطاقة مما أدى الى تأجيل القرار لحين عمل نظام تعويضات للأسر الفقيرة ، وفى "الاكوادور" عندما قررت الحكومة زيادة أسعار البنزين وغاز الطهى والسولار في سبتمبر 1998 قدمت الحكومة تعويضات للأسر الفقيرة في اطار برنامج للتحويلات النقدية استهدف المرأة الفقيرة المعيلة للأطفال وغير القادرين والمسنين . وبرغم وصول البرنامج لأكثر من 1,3 مليون مستفيد تمثل نصف الاسر، فقد غيرت الحكومة قرارها بشأن زيادة الاسعار عقب الاحتجاجات الشعبية في يوليو 1999، وعاد الدعم للوقود في 1999 مع زيادة تكاليف الاستيراد وانخفاض سعر الصرف (World Bank, 2010, p 85)، وفي عام 2014 قامت اليمن بزيادة أسعار البنزين بنسبة 60% والسولار بنسبة 95% الا ان الاحتجاجات الشعبية قادت الي عودة الدعم بصورة جزئية في سبتمبر من نفس العام (IEA, O. 2018 , p 10) .

وتعد "نيجيريا" مثالا علي عدم التصميم الجيد لبرنامج الإصلاح، فلم يحدث تواصل مع الجمهور للتمهيد لقرار الاصلاح، مع عدم وجود شبكات حماية اجتماعية، فقد قررت الحكومة زيادة أسعار البنزين بنسبة 50% في يونيه عام 2000، مع مضاعفة الاجور في الخدمة المدنية وتعديل الحد الادنى للأجور في مايو 2000، ومع ذلك فقد نظمت احتجاجات من العمال والطلاب فى المدن الرئيسية مما اضطر الحكومة لخفض زيادة الاسعار بنسبة 10%، وقد تم الربط بين الاحتجاجات

وعدم وجود شبكات حماية اجتماعية فى ظل انتشار مستويات الفقر (World Bank, 2010, p 85) ، ومرة اخري وبعد ان وصل الدعم الي ثمانية مليارات دولار في موازنة 2011 في نيجيريا ، اتخذت الحكومة النيجيرية في يناير 2012 قراراً بإلغاء دعم الوقود الحفري ، فتم زيادة أسعار البنزين علي سبيل المثال من 0.40 دولار /لتر الي 0.84 دولار / لتر ، وجاء قرار الحكومة مفاجئاً ودون تمهيد ، ومن وجهة نظرها ان ذلك بهدف السيطرة علي موارد الدولة ، الا ان القرار قد قوبل برد فعل عنيف من الاحتجاجات الشعبية ، الامر الذي ادي الي تراجع الحكومة وتم تخفيض أسعار البنزين مرة اخري بمقدار الثلث ، وعادت الحكومة دعم المنتجات البترولية بشكل جزئي ، وبهذا تعد تجربة نيجيريا مثالاً واضحاً علي عدم التواصل مع الجمهور في ظل تشككه من زيادة فرص الفساد وانخفاض ثقته بسبب نقص الشفافية الامر الذي ادي في النهاية الي فشل الاصلاح (World Economic Forum, 2013) ، وهو الامر الذي تم تداركه في مراحل لاحقة للإصلاح.

## المراجـــــع


*1. Al-Ayouty, I., & Abd El-Raouf, N. (2015). Energy Security in Egypt. ECES Economic.*

*2. Brink, P. T. (2011). The economics of ecosystems and biodiversity in national and international policy making/edited by Patrick ten Brink.*

*3. Coady, D., Gillingham, R., Ossowski, R., Piotrowski, J. M., Tareq, S., & Tyson, J. (2010). Petroleum Product Subsidies: Costly, Inequitable, and On the Rise. IMF Staff Position Notes, 2010(005).*

*4. Dansie, G., Lanteigne, M., & Overland, I. (2010). Reducing energy subsidies in China, India and Russia: Dilemmas for decision makers. Sustainability, 2(2), 475-493.*

*5. Del Granado, F. J. A., Coady, D., & Gillingham, R. (2012). The unequal benefits of fuel subsidies: A review of evidence for developing countries. World development, 40(11), 2234-2248.*

*6. Division of Technology, & Economics. (2002). Reforming Energy Subsidies: An Explanatory Summary of the Issues and Challenges in Removing Or Modifying Subsidies on Energy that Undermine the Pursuit of Sustainable Development. UNEP/Earthprint.*

*7. Fattouh, B., & El-Katiri, L. (2012). Energy subsidies in the Arab world.*

*8. Holton, C. J. (2012). What are the effects of fossil-fuel subsidies on growth, the environment and inequality. Being a Student Dissertation Presented at the School of Economics, University of Nottingham.*

*9. IEA, O. (2018). Update on Recent Progress in Reform of Inefficient Fossil Fuel Subsidies That Encourages Wasteful Consumption. G20 Energy Minist. Meet, 23.*

*10. Iwaro, J., & Mwasha, A. (2010). Towards energy sustainability in the world: the implications of energy subsidy for developing countries. International Journal of Energy and Environment, 1(4), 705-714.*

*11. Kandil, M. (2010). The subsidy system in Egypt: Alternatives for reform. Policy Viewpoint Series, The Egyptian Centre for Economic Studies (ECES), Cairo.*

*12. Kantor Management Consultants And EQI, Consulting Services For An Energy Pricing Strategy, ARE, Final Report, 25 June 2009.*

*13. Laan, T., & Beaton, C. (2010). Strategies for reforming fossil-fuel subsidies: Practical lessons from Ghana, France and Senegal. France and Senegal (April 26, 2010).*

*14. Mulas-Granados, C., Koranchelian, T., & Segura-Ubiergo, A. (2008). Reforming Government Subsidies in the New Member States of the European Union.*

*15. Rohac, D. (2013). Solving Egypt's Subsidy Problem. Policy Analysis, (741).*
*16. Shalaby, E. Y. K. (2010). The impact of phasing out energy subsidies on developing countries:" a case study on Egypt".*
*17. Vagliasindi, M. (2012). Implementing energy subsidy reforms: an overview of the key issues. World Bank policy research working paper, (6122).*
*18. Victor, D. G. (2009). The politics of fossil-fuel subsidies. Available at SSRN 1520984.*
*19. Whitley, S., & Van Der Burg, L. (2015). Fossil fuel subsidy reform: From rhetoric to reality. New Climate Economy, London and Washington, DC. Available at http://newclimateeconomy. report/misc/working-papers. All rights reserved New Climate Economy c/o World Resources Institute, 10, 3.*
*20. World Bank. (2010). Subsidies in the Energy Sector: An Overview. Background Paper for the World Bank Group Energy Sector Strategy.*
*21. World Economic Forum. (2013). Lessons Drawn from Reforms of Energy Subsidies. Geneva: World Economic Forum.*